أخطاء التحكيم في كأس العالم قطر-2022

(بين الانضباط والاعتراض)

حَاوَلَ الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا FIFA) بشكلٍ مُستَمِرٍّ الوصـــول إلى درجة التحكيم المثالية في المباريات بما يَكفَلُ على الأقلِّ تجاوُزَ الأخطاء الجوهرية المؤثِّرَةِ على النتيجة، وقد كان ذلك بعد عقودٍ من تقبُّل الفيفا لأخطاء الحكَّام على أنَّها جزءٌ من ظروف اللعبة وحتى مُتعَتِهَا.

أمَّا اليوم، فإنَّ الفيفا يُركِّزُ على إمكانية وقوع الحكم بخطأٍ جوهريٍّ خلال التحكيم بالنظر إلى ســـرعة الكرة وزاوية الرؤية، أو احتمال التعاطفِ أو التواطؤِ مع أحد المتنافســـين في مباراةٍ مُعيَّنةٍ، وهكذا فقد اتَّخذ الفيفا منهجَ الاعتماد على التكنولوجيا ابتداءً من كأس العالم 2018 مع اعتماد تقنية حكم الفيديو المساعد (VAR)، ثم اعتماد تقنية خط المرمى وكشف التسلسل الدقيق مع تطوير الـــ (VAR) في كأس العالم قطر 2022 (35-5، 6 لائحة كأس العالم).

وعلى الرغم من كلِّ هذه التقنيات التكنولوجية المُتَقَدِّمَةِ، فإنَّ القرار النهائي هو قرارٌ تقديريٌّ لحكم الســـاحة، وهو قرارٌ يَخضَـعُ لإمكانياتٍ إنسـانيةٍ في الإدراك، ولم يتمَّ تحويل الأمر نحو الذكاء الاصطناعي بشكلٍ كاملٍ.

لذا، فقد جاءت لائحة كأس العالم ببعض القواعد الخاصَّـــة بالحكَّام والاعتراض على قراراتِهِم، لكن علينا هنا التمييز في لائحة كأس العالم قطر 2022 بين: "المخالفة الانضـــباطية" و"الخطأ التحكيمي".

حيث إنَّ لائحة كأس العالم قد أخضعت المسائل الانضباطية إلى مدونة الانضـــباط، والتي مِن أحكَّامها أن تُحَالَ إلى لجنة الانضـــباط في الفيفا جميع المخالفات التي تنطوي على تَصَرُّفٍ شائنٍ أو مُخَالِفٍ للأخلاق الرياضية (6).

وبالنســـبة للحكَّام، فإن الخطأ في التحكيم لا ينطوي تحت المسائل الانضباطية، بل يجب أن تنطَوِي الشكوى على أدلَّةٍ أكيدةٍ بتقاضي الحكم لرشوةٍ بغاية تفضيل منتخبٍ على حساب آخرٍ في مباراةٍ مُعيَّنةٍ، عندها يمكن اعتبار الواقعة على أنَّها مســـألةٌ انضـــباطيةٌ، عندها يتمُّ عرض المســـألة على لجنة الانضباط في الفيفا.

أمَّا إذا كانت الواقعة لا تتعدَّى الخطأ التحكيمي، فقد كانت لائحة كأس العالم مُتَحَفِّظَةً إزاء الاعتراض على الأخطاء التحكيمية، وذلك حِرصَاً على استقرار نتائج المباريات ونظراً للتنافس والتوتُّر الذي يُرَافِق مباريات البطولة؛ لذا فقد أخضعت الفيفا هذه المسألة للمبادئ التالية:

- **أولاً: (المبدأ) قرارات الحكَّام نهائية وغير قابلة للاستئناف بخصوص "حقائق اللعب"**، عدا مسائل الانضـــباط المُشَـــار إليها (6-6)؛ وهكذا فلا يُمكِن الاعتراض على تقدير الحكم لخطأٍ ارتكبه لاعب على آخر على أنَّه ضـــربة جزاء، في حين أنَّ الحكم قد عاين حقيقة الحالة، وشاهَدَهَا عبر تقنية الـــ (VAR)، ولم يَجِدْ فيها أيَّ خطأٍ يستَوجِبُ ركلة جزاءٍ.
- **ثانياً: (الاستثناء) الاعتراض على الأحداث أو المسائل المؤثِّرة على نتائج المباريات** (6-1)؛ وهنا لا يجوز أن

يتناول الاعتراض قرار الحكم التقديري لحقيقة شاهَدَهَا، بل لواقعةٍ لم يلاحِظَهَا الحكم مُطلَقاً، رغم أنَّها كانت مُؤثِّرَةً على نتيجة المباراة؛ مثل احتساب هدفٍ لمنتخبٍ مُعيَّنٍ رغم أن الكرة التي تمَّ تسجيل الهدف فيها كانت غير سليمةٍ قبل تجاوز الكرة لخط المرمى.

لكن لائحة الفيفا لكأس العالم قطر 2022، لم تفتحْ باب الاعتراضات دون اشتراطاتٍ، بل هي مشروطةٌ بالشروط التالية تحت طائلة التجاهل:

- **احترام مدة السقوط؛** فيَسقُطُ مع تمامِهَا حقُّ المنتخب بالاعتراض، وهذه المدة هي ساعتَيْن بعد نهاية المباراة التي وقت فيها الواقعة المُعتَرَضِ عليها (6-2).
- **احتجاج قائد المنتخب؛** وهو احتجاجٌ شفهيٌّ يُقَدِّمُهُ قائد المنتخب "حامل شارة الكابتن ©" إلى الحكم بحضور قائد المنتخب المنافس (6-5)، وهي من الشروط الفعلية التي لا يجوز إهمالُهَا، فإذا سَكَتَ قائد المنتخب ولم يحتجَّ، فلا يَصِحُّ الاعتراض بعدها.
- **احترام شكلية الاعتراض الكتابي؛** حيث يجب تقديم الاعتراض بتقريرٍ مكتوبٍ ومُفصَّلٍ (6-2).
- **تقديم تقرير مزدوج؛** فالتقرير الأول يتمُّ تقديمه بشكلٍ كتابيٍّ ومُفَصَّلٍ خلال ساعتَيْن من انتهاء المباراة إلى مُنَسِّق الفيفا، ثم التقرير الثاني الذي يجب أن يَتَضَمَّنَ نسخةً عن التقرير الأصلي إلى مَقَرِّ الفيفا في الدولة المستضيفة خلال 24 ساعة (6-2)، وفي حالة كأس

العالم الحالية، المَقَرُّ المَعنِيُّ هو مَقَرُّ الفيفا القائم في دولة قطر.

- **عدم كيدية الاعتراض؛** فإذا تبيَّن أنَّ الاعتراض ينطوي على حقائقٍ كاذبةٍ أو مُضـــلِّلةٍ مثلاً، كأن يحتوي على دوافعٍ كيديةٍ غير رياضـيةٍ لا تُرَاعي أخلاقيات ممارسـة الرياضة؛ ففي مثل هذه الحالات يمكن للفيفا إحالة الاتحاد الذي تَقَدَّمَ بالاعتراض الكيديّ إلى لجنة الانضباط.

وبالمحصِّـلة، إذا نظرنا إلى أحكَّام الانضـباط والاعتراض على أخطاء الحكَّام خلال مباريات كأس العالم نَجِدُهَا غامضةً وتقديريةً ولا تُرَاعِي مصـير المنتخبات في التأهل أو الخروج من البطولة بسبب خطأٍ جوهريّ فادحٍ من الحكم، حتى بصدد واقعةٍ عايَنَهَا على حقيقتها ثم أخطأ في التقدير.

ففي معظم الحالات، يكون إثبات مســـألة رشـــوة الحكم - كمسألةٍ انضباطيةٍ- أمراً عسيراً وشبه مستحيلٍ، لذا لا يكون أمام المنتخب الذي وقع ضحيةً لهذا الخطأ سوى الاعتراض.

إلاَّ أنَّ الاعتراض يَنحَصِـــرُ في المســـائل التي لم يشـــاهِدْهَا الحكم على حقيقتها، أما المسائل التقديرية التي وقع فيها الحكم بخطأٍ جسيمٍ في التقدير، فلا يمكن الاعتراض عليها؛ حيث إنَّ قراراتِهِ نهائيةٌ بخصـــوص الحقائق التي اتَّخذ بموجِبِهَا قراراً وفق تقديرِهِ.

وهنا النقطة الحاســمة التي تحتاج إلى إعادة نظرٍ، فلماذا لا يتمُّ السماح بالاعتراض على سوء تقدير الحكم إذا أدَّى خطأه إلى تغيير نتيجة مباراةٍ مُعَيَّنةٍ؟

الواقع يقول إنَّ الفيفا لن يستطيعَ إرضاء المنتخبات التي لن تتقبَّل خسارَتَهَا لأيِّ سببٍ تقديريٍّ، وهو الأمر الذي سيجعَلُ نتائج المباريات غير مُستَقِرَّةٍ، وسيجعَلُ جريان المنافسات في البطولة مُضطَرِباً.

لكن بالمقابل، لا يمكن تجاهُل أخطاء التقدير الجسيمة للحكَّام احتراماً لاعتبار الاستقرار ففي هذا تجاهلٌ صريحٌ لاعتبارات العدالة، والتي تَسمُو فوق تثبيت نتيجة مباراةٍ دون إنصافِ المنتخبَيْن بتحكيمٍ كفءٍ.